

التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي لعام 2018

وثيقة هامة

معطيات رئيسية

سجل مركز رصد النزوح الداخلي 30.6 مليون حالة نزوح جديدة مرتبطة بالنزاعات والكوارث عام 2017 عبر 143 دولة من بين 200 دولة وإقليم تم رصدها. ويعد النزوح الداخلي ظاهرة عالمية، ولكنه يتركز بشكل غير متكافئ. وتضمنت البلدان العشرة الأشد تضرراً أكثر من مليون حالة نزوح جديدة.

وقد نجم **39 في المئة** من حالات النزوح الجديدة عن **النزاع**، و**61 في المئة** عن الكوارث.

الأرقام الناجمة عن النزاع

حالات نزوح جديدة – النزاع والعنف

لقد تضاعف تقريباً عدد حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع من **6.9 مليون حالة** في عام 2016 إلى **11.8 مليون حالة** في عام 2017. وشكلت كل من سوريا، وجمهورية كونغو الديمقراطية، والعراق أكثر من نصف الرقم.

البلدان التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة عام 2017

1. سوريا: 2,911,000
2. جمهورية كونغو الديمقراطية: 2,166,000
3. العراق: 1,379,000
4. جنوب السودان: 857,000
5. إثيوبيا: 725,000
6. الفلبين: 645,000
7. جمهورية أفريقيا الوسطى: 539,000
8. أفغانستان: 474,000
9. الصومال: 388,000
10. السلفادور: 296,000

العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون في نزوح داخلي في نهاية عام 2017

لقد كان هناك **40 مليون شخص** يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للنزاع والعنف بحلول نهاية عام 2017. وقد تركز **76 في المئة** من هؤلاء الأشخاص النازحين داخلياً في عشرة بلدان فقط.

ومن المحتمل أنه لا يزال هناك **8.5 مليون شخص** إضافي تم الإبلاغ عنهم كعائدين، أو أنه تم نقلهم، أو دمجهم محلياً في **23 دولة** نازحين داخلياً حيث لم يتم تأكيد إيجادهم حلولاً لنزوحهم.

الأرقام الناجمة عن الكوارث

حالات نزوح جديدة – الكوارث

سجل مركز رصد النزوح الداخلي 18.8 مليون حالة نزوح جديدة ناجمة عن الكوارث في 135 دولة، وقد تأثر الأشخاص المعرضون لمخاطر مرتفعة ناجمة عن الكوارث في جنوب آسيا، وشرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ، والأمريكيتين على نحو غير متكافئ كما حدث في السنوات السابقة. وقد تسببت المخاطر المرتبطة بالطقس بمعظم حالات النزوح الجديدة، حيث نجم عن الفيضانات 8.6 مليون حالة، ونجم عن العواصف، ولا سيما الأعاصير المدارية، 7.5 مليون حالة.

البلدان التي شهدت معظم حالات النزوح الجديدة عام 2017

1. الصين: 4,473,000
2. الفلبين: 2,529,000
3. كوبا: 1,738,000
4. الولايات المتحدة: 1,686,000
5. الهند: 1,346,000
6. بنغلاديش: 946,000
7. الصومال: 899,000
8. فيتنام: 633,000
9. إثيوبيا: 434,000
10. نيبال: 384,000

ما الذي نحسبه؟

يعرض التقرير العالمي للنزوح الداخلي نوعين من المعطيات الرئيسية: حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والكوارث خلال عام 2017، أو "أرقام التدفق"، والعدد الإجمالي أو "أرقام المخزون" للأشخاص النازحين جراء النزاع في نهاية العام (اطلع على الشكل أدناه).

حالات النزوح الجديدة (التدفق) كانون ثاني/يناير – كانون أول/ديسمبر 2017	العدد الإجمالي للنازحين داخليًا بحلول نهاية عام 2017 (المخزون)
11.8	40
18.8	؟

النزاع

الكوارث

الأقسام الثلاثة للتقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي

يعرض القسم الأول فيما يتعلق بالتقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي بيانات النزوح الداخلي التي تم جمعها من قبل مركز رصد النزوح الداخلي عام 2017. ويناقش هذا القسم أيضًا عناوين النزوح الموضوعية التي حدثت على مدار العام، موضحةً النطاق والعمق للنزوح الداخلي عبر المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى عدد حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع، والكوارث، ومشاريع التنمية.

ويقدم تقريرنا العالمي هذا العام تحليلًا إقليميًا، وتحليل البيانات، والدوافع، والآثار، والسياسات الرئيسية المتعلقة بالنزوح الداخلي في الدول والمناطق المختلفة. وتتضمن كل منطقة نقاط اهتمام موضوعية أو قطرية توفر المزيد من التفاصيل بشأن سياقات محددة.

ويعكس القسم الثاني، خارج التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي، العشرين عامًا منذ نشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي. ويقيم هذا القسم التقدم المحرز في حساب عدد النازحين داخليًا، وتطوير السياسات والقوانين من أجل حمايتهم ومساعدتهم، ويبين أنه على الرغم من الالتزام المتزايد من قبل العديد من البلدان والمجتمعات الإنسانية والإنمائية، إلا أن العوامل والدوافع الرئيسية للنزوح والظروف التي تحول دون إيجاد حلول دائمة تبقى دون تغيير إلى حد كبير.

ونحن نقترح الانتقال من فهم النزوح الداخلي باعتباره صدمة خارجية لا يمكن التنبؤ بها ويتعين على الدول الاستجابة لها إلى فهمه على أنه مسؤولية متأصلة ومحتملة، ويجب أن يتم حساب النطاق والتكلفة الحقيقيين له في الميزانيات الوطنية وفي برامج التنمية.

ويعرض القسم الثالث، داخل التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي، التحديات الرئيسية التي نواجهها في جعل مسألة النزوح الداخلي التي غالبًا ما يتم تجاهلها أكثر وضوحًا. ويناقش هذا الجزء العوائق أمام رصد الأرقام، والاتجاهات والمخاطر، والنهج الجديدة، والتكنولوجيات، والشراكات التي نوظفها لمعالجة هذه المسألة.

وأخيرًا، تتضمن النتيجة مجموعة من الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لإحراز تقدم في الحد من النزوح الداخلي في السنوات المقبلة.

الرسائل الرئيسية البارزة

1. تظهر أحدث التقديرات الخاصة بمركز رصد النزوح الداخلي فشلًا جماعيًا في معالجة النزوح الداخلي القائم والحد من مخاطر النزوح في المستقبل.
2. لم تكن البرامج والسياسات لحماية النازحين داخليًا ومساعدتهم كافية للتعامل مع العدد المتزايد لحالات النزوح الجديدة أو العدد المتراكم للنازحين داخليًا على مر الزمن والحد منه منذ نشر المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي عام 1998. فمن الضروري وجود نهج جديد.
3. يجب بذل المزيد من الاستثمارات على الصعيدين الوطني والدولي في التنمية المستدامة، وبناء السلام، ومعالجة آثار تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى الحاجة إلى تحسين الاستجابات الإنسانية لهذه الأزمات.
4. ينطوي الفشل في التصدي للنزوح طويل الأمد على إمكانية تقويض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتقدم المحرز في الاتفاقات الدولية الأخرى.
5. يجب على الدول التي تواجه نزوحًا داخليًا أن تدير صناعة القرار. وسيتعين على الدول على مدار السنوات القادمة أن تأخذ في الحسبان بشكل أفضل النازحين داخليًا ومخاطر النزوح، وأن تجعل معالجة مسألة النزوح الداخلي جزءًا لا يتجزأ من تخطيط التنمية وإدارتها على الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء.
6. يجب أن تأتي السلطة والمساءلة في أعلى المستويات الحكومية، إلى جانب انتقال الموارد وسلطة اتخاذ القرار إلى السلطات المحلية. وينبغي من أجل تمكين ذلك بناء القدرات الوطنية للرصد، والتخطيط، والتنفيذ بشكل منظم والحفاظ عليها.
7. يجب أن يكون هناك حوار بناء ومفتوح بشأن النزوح الداخلي من أجل إحراز تقدم حقيقي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب أن تقوده الدول المتضررة جراء هذه المسألة بدعم من الشركاء الدوليين، وبما يتماشى مع أولوياتهم ووقائعهم الوطنية.

قسم 1: فيما يتعلق بالتقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي

النزوح الداخلي لعام 2017

نتائج رئيسية

أرقام عالمية

يستمر إجبار الناس على الفرار داخل بلدانهم عبر مناطق العالم كافة. وقد حدث النزوح الداخلي في 143 دولة من بين أكثر من 200 دولة ومنطقة قمنا برصدها، وذلك بوجود مستويات مختلفة جدًا من الخطورة بين البلدان وداخلها. ويعد النزوح الداخلي ظاهرة عالمية، ولكنه يتركز بشكل غير متكافئ. وتضمنت البلدان العشرة التي شهدت أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة خلال العام أكثر من مليون حالة.

نجم 39 في المئة من بين 30.6 مليون حالة نزوح جديدة في جميع أنحاء العالم عن النزاعات، و61 في المئة عن الكوارث. وقد تضاعف تقريبًا عدد حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع من 6.9 مليون حالة في عام 2016 إلى 11.8 مليون حالة. وشكلت سوريا، وجمهورية كونغو الديمقراطية، والعراق معًا أكثر من نصف الرقم.

تسببت الكوارث أيضًا بنزوح داخلي في جميع أنحاء العالم، حيث سجلت 18.8 مليون حالة نزوح جديدة في 135 دولة. وكما هو الحال في السنوات السابقة، فقد تضررت البلدان المعرضة لمخاطر الكوارث المرتفعة في جنوب آسيا، وشرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ، والأمريكتين بشكل غير متكافئ.

التوزيع الإقليمي

يعكس توزيع النزوح في جميع أنحاء العالم في عام 2017 أنماط السنوات السابقة. وقد حدثت معظم الحالات المرتبطة بالنزاع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط، على الرغم من وجود حالات نزوح جديدة كبيرة في جنوب آسيا وشرقها ومنطقة المحيط الهادئ. وكان النزوح المرتبط بالكوارث سائدًا في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وجنوب آسيا، والأمريكتين.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

حدثت نصف حالات النزوح الجديدة تقريبًا الناجمة عن النزاع والعنف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تضاعف الرقم من 5.5 مليون حالة عن العام السابق. وكانت جمهورية كونغو الديمقراطية الأشد تضررًا حيث سجلت نحو 2.2 مليون حالة، أي أكثر من ضعف الرقم في عام 2016 وأكثر من البلدان الثلاثة التالية معًا الأشد تضررًا في المنطقة. وسجلت كل من جنوب السودان، وإثيوبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى معًا أكثر من 2.1 مليون حالة نزوح جديدة.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

استأثرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 38 في المئة من حالات النزوح الجديدة الناجمة عن النزاع والعنف، أي نحو 4.5 مليون حالة. وتركزت حالات نزوح جديدة في العراق، وسوريا، واليمن، حيث صنفتها الأمم المتحدة على أنها حالات طوارئ من المستوى الثالث.

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

تسببت الكوارث المفاجئة في معظم حالات النزوح المسجلة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ونحن نقدر أن الكوارث أدت إلى نزوح 8.6 مليون شخص خلال العام، وهو ما يمثل 46 في المئة من المجموع العالمي. وكانت الصين، والفلبين، وفيتنام من بين الدول العشرة الأشد تضررًا في العالم، حيث بلغ عدد حالات النزوح فيها 4.5 مليون، و2.5 مليون، و633,000 على التوالي.

جنوب آسيا

تسببت الكوارث في معظم حالات النزوح في جنوب آسيا، باستثناء أفغانستان حيث ارتبطت 474,000 حالة نزوح جديدة بالنزاع. ونجم العديد من حالات النزوح الجديدة التي بلغ عددها 2.8 مليون حالة عن الكوارث المفاجئة التي حدثت في بنغلاديش، والهند، ونيبال، وسريلانكا خلال موسم الرياح الموسمية.

الأمريكتان

لقد كان عدد النازحين بسبب الكوارث في الأمريكيتين أعلى بعشر مرات من العدد الناجم عن النزاع والعنف حيث بلغ 4.5 مليون حالة. وقد فر الناس من ديارهم من كندا إلى تشيلي هربًا من الزلازل والظروف المناخية المتطرفة التي اتخذت شكل أعاصير، وحرائق برية، وفيضانات. وازداد عدد حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالنزاع والعنف من 436,000 في عام 2016 إلى 457,000 حالة. وكانت دول مثل السلفادور، وكولومبيا، والمكسيك من بين الدول الأشد تضررًا كما هو الحال في السنوات السابقة.

أوروبا وآسيا الوسطى

نتجت ثلاث أرباع حالات النزوح المسجلة في أوروبا وآسيا الوسطى عن الكوارث. وكان من الصعب الحصول على أرقام دقيقة للحالات المرتبطة بالنزاع. وأدت انتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط المواجهة في أوكرانيا إلى 21,000 حالة نزوح جديدة، ولكن يحول عدد من القضايا دون التحديد الدقيق للنازحين داخليًا في البلاد.

قسم 2: خارج التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي

نتائج رئيسية

يمثل عام 2018 مرور 20 عامًا على اعتماد المبادئ التوجيهية. ومع التفكير في عقدين من الجهود المبذولة لحماية الأشخاص النازحين داخليًا ومساعدتهم، فقد أصبح من الواضح أنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به، وخاصة فيما يتعلق بتهيئة الظروف لإيجاد حلول دائمة والحد من مخاطر النزوح التي تحدث في المقام الأول.

ونحن نقترح سبيلًا للمضي قدمًا حيث تقود البلدان المتضررة الجهود للتصدي لهذه الظاهرة كجزء من برنامجها الاقتصادي، والأممي، والإنمائي الوطني، ونركز على ثلاثة مجالات تحتاج إلى القيادة السياسية والاستثمارات المؤسسية من أجل إحداث تغيير حيوي على الصعيد الوطني، والإقليمي، والعالمية:

أولاً: يجب فهم النزوح القائم والمخاطر المستقبلية بشكل أفضل من خلال عمليات التقييم الشاملة لحجمها وطبيعتها. ومن الضروري وجود أساس دلالي قوي لإثبات الاستثمارات الهامة التي ستكون مطلوبة.

ثانيًا: سيتعين بناء القدرات الوطنية والحفاظ عليها بانتظام من أجل التعامل مع النزوح الداخلي والحد من المخاطر المستقبلية. وهذا يشمل تخطيط السياسات، وتنفيذها، ومتابعتها في أعلى المستويات الحكومية، إلى جانب نقل الموارد واتخاذ القرارات إلى السلطات المحلية لتمكينها من مساعدة النازحين داخليًا على الوصول إلى حلول دائمة.

ثالثًا: يجب دمج النزوح الداخلي مع آليات التنمية القائمة، وخاصة خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. وينبغي دعم القدرة عبر الوزارات التنفيذية ومزودي الخدمات بطريقة أكثر استهدافًا من أجل فهم النزوح الداخلي والتصدي له.

إعادة صياغة القضية

تؤثر الأعداد الكبيرة لحالات النزوح الجديدة طويلة الأمد التي قدمناها في هذا التقرير على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والدولي. فهي تزيد من ضعف واستهداف الفئات المهمشة وترهق قدرات الحكومات المحلية على الاستجابة.

يتراكم خطر النزوح من الصين إلى القرن الأفريقي، ومن باكستان إلى بوروندي، ومن تركيا إلى المكسيك نتيجة للنزاع وعدم الاستقرار السياسي، والتركيز الاقتصادي في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي، وضعف الإدارة، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، والمستويات المرتفعة من الفقر وعدم المساواة.

قد لا تكون مخاطر النزوح في مقدمة جداول أعمال الحكومات الوطنية، ولكنها مسؤولة طارئة تؤثر على الميزانيات الاقتصادية والإنمائية للدول مع مرور السنين. ويوجد لدى كل الاستثمارات الإنمائية الجديدة، سواء في البنية التحتية الاقتصادية، أو الإسكان، أو التنمية الحضرية، أو الزراعة إمكانات لزيادة مخاطر النزوح أو الحد منها.

يقدر من الآن وحتى عام 2030 أن يتم استثمار ما بين 2 و9 ترليون دولار سنويًا في البنية التحتية للماء، والصرف الصحي، والطاقة، والنقل، والإسكان. وإذا كانت الاستثمارات في هذا النطاق مستندة إلى فهم كيفية تأثيرها على مخاطر الزوح على المدى الطويل، فقد يكون لها تأثير كبير على الاستدامة والمرونة العالمية.

بيانات الزوح من أجل التنمية

هناك العديد من التحديات التي تواجه جمع المعلومات الشاملة عن الزوح الداخلي وتحليلها. ويمثل الاهتمام الحالي بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بالتنمية فرصة كبيرة لسد بعض الثغرات، ولكن لا يعني الدافع إلى المزيد من البيانات بشأن التنمية الدولية بالضرورة جودة أعلى.

هناك حاجة إلى دفعة جديدة الآن من أجل الحصول على بيانات موثوقة، وذات مصداقية، وقابلة للتطبيق المتبادل. وتعتبر المقاييس والإحصاءات الموحدة المتعلقة بالزوح هامة لتنفيذ ورصد عدد من أطر العمل الدولية عبر سلسلة التنمية. وهي ضرورية أيضًا لنقل الاتفاق وتنفيذ الاتفاقيات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة، والتي من المقرر اعتمادها في وقت لاحق من هذا العام.

يتصل الزوح الداخلي بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة كافة، بالإضافة إلى مبدأ خطة عام 2030 المتمثل في عدم نسيان أي شخص. وينبغي أن تشمل الأهداف المتعلقة بالهجرة والتنقل ضمن إطار هدف التنمية المستدامة رقم 10 والبيانات المصنفة عالية الجودة ضمن إطار هدف التنمية المستدامة رقم 17 بوضوح هذه الظاهرة. ولا يمكن تحقيق الهدف رقم 11 بشأن القدرة على التحمل في المناطق الحضرية والهدف رقم 13 المتعلق بالتأثيرات المناخية إلا إذا تم التصدي للزوح القسري واسع النطاق. ومع ذلك، وفي حين قد يتم الإقرار بالنازحين داخليًا من قبل الهيئات الإنسانية في الدول، إلا أنه لا يزال يتم تجاهلهم في عمليات التنمية الأساسية.

ما هو التالي؟ رصد التقدم المحرز

هناك افتقار واضح لإطار عمل مشترك للإجراءات والمساءلة بشأن الزوح الداخلي والذي بدونه لا يستطيع أصحاب المصلحة وضع أولويات واضحة للعمل وأهداف للتقدم في التصدي لهذه الظاهرة. كما يمثل أيضًا عقبة سياسية، حيث يجد الذين يدعون إلى حماية النازحين داخليًا وإيجاد حلول دائمة صعوبة في جلب المزيد من الإرادة السياسية والاستثمار.

من الضروري وجود إطار عمل قطري يتماشى مع أهداف التنمية الأوسع نطاقًا ويسمح بتطوير برامج وأهداف ومعايير وطنية وعالمية للحد من مخاطر الزوح الداخلي. ويجب أن يقر إطار العمل هذا بأهمية المبادئ التوجيهية، مع الأخذ بالأولويات التي حددتها الحكومات والمجتمعات التي تواجه الزوح الداخلي كنقطة بداية.

يجب تحديد المؤشرات والمقاييس الصحيحة للتخطيط للتقدم والاستثمار فيه ومراقبته مع مرور الوقت، وستتمحور هذه حول ثلاثة أسئلة رئيسية. ماذا تستثمر البلدان وشركاؤها في إدارة الزوح وكيف؟ ما هي القدرات والظروف الناتجة التي تحدد خطر الزوح في البلد وقدرته على دعم النازحين داخليًا؟ هل يزداد الزوح أم يتناقص من حيث عدد النازحين داخليًا وتوزيع الظاهرة، ومدتها، وشدتها؟

سيوفر هذا النهج ذو المستويات الثلاثة للدول والمجتمع الدولي أساسًا أكثر صلابة للاتفاق على نهج أكثر فعالية والتخطيط لها من أجل التصدي للزوح في حال تنفيذه بشكل منتظم مع مرور الوقت. وسيسمح لنا الرصد بهذه الطريقة أيضًا بفهم التقدم المحرز بغض النظر عن الارتفاعات التي يسببها اندلاع النزاعات أو أثر الكوارث، وتوجيه البلدان والاستثمارات بمرور الوقت. سنختبر هذا النهج في عام 2018 في عدد من الدول التي لديها مستويات مرتفعة من الزوح، وسنعرض نتائجنا الأولية من أجل النقاش. وسنطور إلى جانب هذه الدول الرائدة استعراضًا وطنيًا منهجيًا للمؤشرات الخاصة بالسياسات والدوافع والآثار المرتبطة بالزوح التي يجب رصدها مع مرور الوقت. ويتمثل هدفنا في توسيع نطاق النهج ليشمل كل الدول التي تواجه هذه الظاهرة، وتوفير معلومات منتظمة في شكل لوحة متابعة قطرية.

قسم 3: داخل التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي

نتائج رئيسية

واصلنا بذل جهود متضافرة للحديث عن أكبر قدر ممكن من النزوح الداخلي "في التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي" لعام 2017، ولرسم صورة أكثر شمولية تتضمن كل الأبعاد. ولمواصلة القيام بذلك فإننا نحتاج إلى بيانات موثوقة ذات مصداقية بشأن حجم النزوح، ومدته، وشدته، وتأثيراته على النازحين ومجتمعاتهم المضيفة، ومخاطر حدوثه في المستقبل. من الضروري وجود رصد شامل لمجموعة من المؤشرات ليس فقط لقياس التقدم المحرز مقابل عدد من السياسات والأهداف العالمية المتعلقة بالنزوح الداخلي. ونحتاج إلى هذه البيانات أيضًا لإعادة صياغة المسألة من حيث مخاطر النزوح، وتزويد الحكومات بالأدلة والأدوات للتصدي له والحد منه بوجود تدخلات واستجابات فعالة في الوقت المناسب. قمنا بتحليل بيانات أكثر من أي وقت مضى هذا العام، حيث أدخلنا أكثر من 5000 من "الوقائع" المتعلقة بالنزوح في قاعدة البيانات الخاصة بنا. وقد حققنا ذلك من خلال استخدام أدوات وأساليب جديدة وعن طريق التركيز بشكل أكبر على الرصد المستند إلى الأحداث. كما حاولنا أيضًا تقييم مدى خطورة كل حالة للمساعدة في توجيه الموارد إلى الأماكن حيث تشتد الحاجة إليها.

لا يزال هناك عدد من الثغرات التي تزيد من عدم التيقن من تقديراتنا وتشكل تحديًا أمام تطوير السياسات والبرامج على الرغم من الجهود التي نبذلها. وتشمل هذه الثغرات ضعف البيانات، والتغطية الجغرافية المحدودة، وصعوبة التمييز بين حالات النزوح الجديدة والثانوية أو الثالثة والتحديات التي تواجه الحصول على بيانات مصنفة تستند إلى عناصر جغرافية مكانية بشأن النازحين داخليًا وتحركاتهم.

بدأ خطاب السياسة بالتحول من التركيز على الاستجابة نحو إدارة مخاطر النزوح والحد منها. وتصور برامج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي النزوح بهذه الطريقة، ويعد قياس حالات النزوح الجديدة وفهم العوامل التي تؤدي إليها أمرًا ضروريًا لاتخاذ إجراءات فعالة. ولن يتم تحقيق الهدف المتمثل في خفض عدد النازحين داخليًا إلى النصف بحلول عام 2030 ما لم يتم الحد من مخاطر النزوح الجديد.

يؤكد هذا الهدف أيضًا على الحاجة إلى رصد وفهم العائدين بشكل أفضل. وقد حصلنا على بيانات بشأن النازحين واللاجئين العائدين في 25 دولة عام 2017، وتشير الأدلة إلى أنه يجب عدم تسجيل عدد قليل، إن وجد، كنازحين داخليًا لأن العديد منهم قد عادوا إلى ظروف الضعف الشديد، أو استمروا بالنزوح في مناطقهم الأصلية، أو أصبحوا نازحين مرة أخرى. تعد فكرة موعد انتهاء النزوح معقدة ويصعب تحديدها. ويمكن أن تكون عملية تحقيق حل دائم طويلة ومعقدة وقد تتخذ أشكالًا عدة. ويمثل تحديد كل مرحلة من مراحل العملية وتكليفها مع كل حالة مهمة كبيرة من منظور عملي وتقني. ويشكل وضع مقاييس واضحة وأرقام مطابقة وجمع المعلومات عنها بطريقة متسقة تحديًا ممتدًا.

إن تقييم شدة النزوح هو أمر هام من أجل تركيز الاهتمام والإرادة السياسية ولتخصيص الموارد حيث تشتد الحاجة إليها. وسيظل من الصعب على كل من الجهات المانحة وحكومات الدول المتضررة جراء النزوح تحمل المسؤولية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليًا في الوصول إلى حلول دائمة دون معرفة مقدار الوقت والموارد المطلوبة لتحقيق النتائج الجماعية. تؤدي عدم قدرتنا على توضيح النزوح المرتبط بالجفاف ووجوهه من الظواهر المعقدة بطيئة الحدوث إلى نقطة عمياء رئيسية ذات عواقب عالمية، وتتسبب في تحيز جغرافي في أرقامنا العالمية. وتعني أيضًا أننا نفتقر إلى الفرص لتحسين الاستجابات الإنسانية لحالات الطوارئ المعقدة ونقل عمليات السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية التي تهدف إلى الحد من مخاطر الجفاف.

لقد استطعنا هذا العام تقدير حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالجفاف للمرة الأولى، وكانت الأرقام مرتفعة. ووصل الرقم إلى 1.3 مليون حالة في بوروندي، وإثيوبيا، ومدغشقر، والصومال. وهذا يشير إلى الأشخاص الذين أبلغوا عن الجفاف باعتباره السبب الرئيسي لنزوحهم عندما كانت البيانات التي تم جمعها عن المؤشرات الأخرى متسقة مع مفهومنا لهذه الظاهرة. تمثل أرقامنا الجديدة للأشخاص الذين نزحوا، أو المعرضين لخطر النزوح، جراء بناء السدود جزءًا صغيرًا من النزوح الإجمالي المرتبط بمشاريع التنمية. وقد ركزنا في البداية على هذا النوع من النزوح حيث كان من السهل نسبيًا وصف الظاهرة وكشفها وقياسها، ولأن بعض البيانات بشأن السدود على الأقل كانت متوفرة بسهولة.

تعكس أرقامنا الناشئة الخاصة بالمثلث الشمالي وأمريكا الوسطى النزوح الناجم عن عنف العصابات. وما زلنا نكافح من أجل الإبلاغ عن هذه الحالات على نحو شامل لأن هناك افتقارًا شديدًا إلى البيانات. وتتطلب المبادرات الحكومية الدولية للتصدي لهذا النوع من النزوح والاستجابة له في المثلث الشمالي وأمريكا الوسطى أساسًا دلاليًا أكثر صرامة لوضع حلول أكثر تماسكًا لما يعد أزمة مستترة بشكل أساسي.

نحن نوجه نداءً صريحًا إلى شركاء البيانات لمشاركة حياة المسألة من خلال توجيه الانتباه إلى التحديات التي نواجهها ووصف السبل التي نعمل من خلالها للتغلب عليها. وهناك حاجة إلى بيانات شاملة وموثوقة ومتبادلة بشأن النزوح الداخلي ومخاطر

حدوئه لإعادة صياغة هذه الظاهرة، وتشجيع الحكومات الوطنية على تحمل مسؤوليتها، ومساعدتها على التصدي لها والحد منها.

الخلاصة

يجب أن تتولى الدول زمام الأمور من أجل الحد من مخاطر النزوح، وحماية النازحين وإغاثتهم، ومساعدتهم على التوصل إلى حلول دائمة. ويجب أن تتماشى الاستثمارات في التنمية العادلة، وبناء السلام، والحد من مخاطر الكوارث مع العمل الإنساني المنسق.

لا يزال النزوح الداخلي عنصرًا غير أساسي في برامج التنمية الوطنية والعالمية على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية على مدى السنوات العشرين الماضية. ولا تعتبر الجهود المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة استثمارات في إدارة المخاطر والتنمية المستدامة.

لقد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، الحاجة الملحة إلى نهج أكثر فعالية وشمولاً لفهم الأزمات والتعامل معها. ولو جعل النزوح الداخلي جزءًا لا يتجزأ من برنامجه، فسيكون في طليعة تحول النموذج المطلوب بشدة من ردة فعل إلى إجراء محتمل، ومن استجابة مجزأة إلى الوقاية والاستثمار المستدام في التنمية.

النزوح الداخلي هو انعكاس لفشلنا في ضمان السلامة البدنية والرفاهية للمستضعفين، وهو نقطة بداية لأزمات أوسع نطاقًا. ولكن لا يجب أن يحدث ذلك. فإذا غيرنا الرواية واستمعنا إلى أولئك الذين يعانون، فضلًا عن أولئك الذين يتحملون المسؤولية والمقتردين، فقد نستطيع تغيير الظاهرة وتحويل الوعد بعدم ترك أي شخص إلى واقع.

يستحيل تحقيق أمن البشر والدولة، والنمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي في الدول التي لديها أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يعيشون حالة نزوح مطولة، أو تواجه حالات نزوح جديدة متكررة ومستويات عالية من المخاطر. وبعد النزوح سببًا ونتيجة للانعدام الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتدنية أو غير المتساوية.

إننا نسعى من خلال تقييم التكاليف الحقيقية للنزوح الداخلي في الاقتصاد المحلي والوطني إلى تشجيع الدول والجهات المهتمة بالحد من الظاهرة على تركيز اهتمامهم على المقايضات المتأصلة في تحديد الأولويات الوطنية والميزانية الإنمائية والإنسانية. إطار العمل القطري الذي نقترحه لتسهيل التخطيط، وتحديد الأهداف، والرصد هو خطوة أولى في هذا الاتجاه. ومن شأنه أن يساعد الدول على فهم النزوح الداخلي فيما يتعلق بأمن المجتمعات، والاقتصاد الوطني، والأولويات السياسية. كما يحث على تقديم تقارير أكثر شمولًا بشأن التقدم المحرز في عدد من البرامج والأهداف العالمية الهامة. راجع جدول 1 أدناه.

إننا ندعو مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية والمجال الإنساني، بمن فيهم الوزارات الوطنية، إلى التعاون والتنسيق بشأن مخاطر النزوح، وبناء القدرات الإدارية لهذه المسألة، ودمجها في أدوات وآليات التنمية القائمة من أجل تحقيق نتائج جماعية.

هناك حاجة إلى استراتيجيات قطرية تستخدم فوائد التنقل والنمو إلى جانب إدارة مخاطر الأزمات والنزوح. وهذا يتيح للبلدان تولى زمام الأمور، ولكن يجب على المجتمع الدولي أيضًا أن يضع النزوح الداخلي في صدارة جداول أعماله وأن يقدم دعمًا أكثر تنسيقًا.

توضيح مخاطر النزوح الداخلي

1. الاستثمار في القدرات الإدارية والإحصائية لجمع البيانات المحسنة، وتحليل رصد النزوح الداخلي وتقديمه بما يتماشى مع متطلبات التخطيط والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.
2. إنشاء أو تحسين تقييم مخاطر النزوح وقدرات الإنذار المبكر على الصعيدين المحلي والوطني.

بناء القدرة على إدارة مخاطر النزوح

3. إظهار الإرادة السياسية من خلال تحديد المسؤولية عن نظام محاسبة وطني للأشخاص النازحين داخليًا ولرصد النزوح الداخلي على أعلى مستوى، بدعم من السلطة السياسية والموارد اللازمة.
4. مشاركة السلطة عن طريق إلغاء مركزية المسؤولية عن الوقاية من النزوح وحماية النازحين داخليًا على المستوى المحلي، بدعم من الانتقال الضروري للسلطة والموارد البشرية والمالية المخصصة.
5. تعزيز المساءلة من خلال تشجيع مكاتب التدقيق الوطنية وآليات المراقبة المماثلة على إجراء مراجعات دورية للتقدم المحرز في الحد من النزوح ضمن خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية.

دمج مخاطر النزوح في أدوات التنمية وآلياتها القائمة

6. ضمان أخذ النزوح الداخلي بعين الاعتبار في خطط التنمية الوطنية، واستراتيجيات الحد من الفقر، وخطط الاستثمار القطاعي.
7. وضع خطط للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي للبلديات والمناطق التي تضم أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا، ولديها قيود على الموارد، وبنية تحتية وقدرات متدنية للخدمات الاجتماعية.
8. الاستثمار في خدمات النظام البيئي وإدارة الموارد الطبيعية بما يتماشى مع أطر العمل مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية بشأن التصحر وإزالة الغابات، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث.
9. تسريع العمل على بناء السلام ومنع النزاع على المستويات كافة بما يتماشى مع أطر العمل الإقليمية وعمليات السلام.
10. التحول من المساعدة الإنسانية والحماية إلى زيادة الاستثمار في الجاهزية والوقاية، بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية الرفاهية الشاملة التي تستهدف الفئات المستضعفة بشكل خاص.